فشل خطة بايدن لوقف الحرب في غزة.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعثرت محاولات التوصل إلى وقف للحرب في غزة عدة مرات؛ بسبب مماطلة الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو. حيث أحبطت عدة محاولات تفاوضية من قبل الولايات المتحدة، ومصر، وقطر لإنهاء الحرب. وأقر المراقبون الغربيون أن المتطرفين الإسرائيليين مازالوا يسعون إلى ضم كامل الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى سعي رئيس الوزراء نفسه إلى استمرار الحرب لتحقيق مكاسب سياسية تخدم مصالحه الشخصية.

ودفع رفض إسرائيل، قبول وقف إطلاق النار في أوائل مايو ٢٠٢٤، جون سباركس، من شبكة سكاي نيوز، إلى القول بأن ذلك بعيدًا كما كان دائمًا، كما أن بدء هجومها العسكري على رفح -في انتهاك للخطوط الحمراء التي وضعها الرئيس الأمريكي جو بايدن- قد جعل فرص التوصل إلى اتفاق بعيدة المنال. وانتقد يوسي ميكيلبيرغ، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، نتنياهو؛ لاستخدامه التحايل، كأسلوب واضح تجاه المفاوضات لتعزيز طموحاته الشخصية.

وفي حين ظل نتنياهو، وحلفاؤه اليمينيون المتطرفون متشبثين بموقفهم من الهدنة، حيث ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية، أنهم يعارضون بشدة الموافقة على إنهاء الحرب كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار؛ فقد فوجئ المحللون الغربيون بتقديم بايدن مقترحا في نهاية مايو لمرحلة جديدة لوقف إطلاق النار. وعلى الرغم من اعتراف جوليان بورجر، من صحيفة الجارديان، بأن خطة الرئيس الأمريكي مثلت نقطة تحول تاريخية، بالنظر إلى الانتقادات السريعة والحاسمة لها من قبل نتنياهو، الذي تعهد بمواصلة الحرب؛ فإن هذا الأمر يمثل دلالة أخرى على ضعف النفوذ الدبلوماسي لواشنطن في الشرق الأوسط، فضلاً عن ضعف السياسة الخارجية لبايدن شخصيا.

من جانبه، وصف الرئيس الأمريكي خطته بأنها خريطة طريق إلى وقف دائم لإطلاق النار؛ كونها تتضمن اتفاقا على ثلاث مراحل لتحرير الرهائن الإسرائيليين، والسجناء الفلسطينيين، وزيادة المساعدات الإنسانية إلى غزة، وإنهاء دائم للأعمال العدائية في نهاية المطاف. وشبه جوليان بورغر، في صحيفة الجارديان، هذا الاقتراح بإعادة صياغة مقترح قديم، معربا عن استيائه من الطريقة التي توقعت بها واشنطن الموافقة على مقترحها، الذي يتبع نفس الخط الأساسي الذي انهار خلال محادثات القاهرة الأخيرة، والاعتقاد بأنه ستتم الموافقة عليه لأنه جاء مباشرة من خلالها.

ويتضمن المخطط الذي تم إعلانه العديد من الشكوك مع نية زيادة عدد شاحنات المساعدات التي تدخل غزة إلى ٦٠٠ من دون الأخذ في الاعتبار العراقيل المستمرة التي يضعها الإسرائيليون لمنع هذا التدفق، والافتقار إلى تفاصيل حول كيفية إعادة بناء المنطقة بعد انتهاء الحرب، والتي قدرت الأمم المتحدة أنه سيستغرق حتى عام ٢٠٤٠ على الأقل؛ لاستعادة ما دمره الجيش الإسرائيلي من منازل وبنية تحتية. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أنه تم إعلان الخطة على ما يبدو دون ممارسة ضغوط فعلية على الإسرائيليين لقبولها.

وعلى عكس تأكيد بايدن، أن هذا اقتراح إسرائيلي للسلام؛ تساءل بورغر عن سبب إعلان الشروط من البيت الأبيض فقط، إذا كان الأمر كذلك، ولماذا لم يكن هناك إعلان مصاحب من إسرائيل. وعندما علق مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإن إصراره على أن ظروف إنهاء الحرب لم تتغير، وأنه سيواصل هجماته العسكرية، قد قوض بشكل خطير لغة الرئيس الأمريكي، التي تقول إن الوقت قد حان لإنهاء هذه الحرب.

ومع اعتقاد بورغر، أن الحكومة الإسرائيلية -خلافا لاعتقاد البيت الأبيض- هي مشارك على مضض في محادثات السلام في أحسن الأحوال؛ استشهدت بيثان ماكيرنان في صحيفة الجارديان بتهديد الأعضاء المتطرفين في الائتلاف الإسرائيلي -وعلى رأسهم بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية، وإيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي- بالاستقالة حال تمت الموافقة على خطة السلام السالفة الذكر.

وعلى الرغم من أن جاي زيف من الجامعة الأمريكية بواشنطن، أشار إلى أن نتنياهو في حالة نزاع مستمر مع الجنرالات الإسرائيليين ورؤساء المخابرات السابقين والحاليين، بشأن استراتيجية الجيش الإسرائيلي وسلوكه في غزة؛ فإن العديد من الشخصيات العلمانية تعارض بشدة أجندة حكومته الحالية المتمثلة في فرض السيادة اليهودية وإضعاف القضاء، وضم أراضي الضفة الغربية، وإعادة توطين الفلسطينيين خارج قطاع غزة. ومع إصراره على البقاء في السلطة لتجنب المحاسبة عن فساده، فمن المتوقع أن يسترضي الأصوات القومية المتطرفة داخل ائتلافه مرة أخرى، والتي تريد أن تستمر الحرب بلا هوادة.

ومع إشارة آرون ميلر، من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، إلى أن نتنياهو لا يزال يحتاج -حتى بعد مضي أشهر من الحرب المدمرة- إلى إظهار أن شيئًا ما قد تم إنجازه عسكريًا؛ فقد اعترفت إيما آشفورد، من مركز ستيمسون، وماثيو كروينج، من المجلس الأطلسي، أن إخفاقات إسرائيل الاستراتيجية هي العقبة الأساسية أمام التوصل إلى وقف إطلاق النار، سواء اقترحه الأمريكيون أو غيرهم. ووصفت الأولى الوضع بالمؤسف للغاية، حيث إنها غزت القطاع من دون خطة محددة لحكمه ما بعد الحرب، أو خطة لحماية المدنيين الفلسطينيين، علما بأن تلك القضايا هي نفسها التي تتم مناقشتها منذ تسعة أشهر دون نتيجة. فيما أوضح كروينج، أنه على الرغم من دفاعها عن حربها؛ فقد فشلت فشلا ذريعا، في وضع أي خطة لإعادة بناء غزة، أو حماية المدنيين. ونتيجة لذلك، تم إطالة أمد الحرب والمعاناة غير الضرورية للفلسطينيين.

وبالإضافة إلى الإخفاقات الفادحة في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي، أشار المحللون الغربيون أيضا إلى قصور الدبلوماسية الأمريكية والغربية على حد سواء. ووفقًا لبورغر، فإن اقتراح وقف إطلاق النار الأمريكي قد سلط الضوء على عدم قدرة بايدن، على إدارة دفة العلاقات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وافتقاره التأثير على إسرائيل، مضيفا أن رد الأخيرة الفظ على هذا الاقتراح كان يهدف إلى إذلال بايدن شخصيا. ومع رفضها المتكرر لممارسة واشنطن لنفوذها خلال الحرب، وتجاهل الخطوط الحمراء المتعلقة بعدم مهاجمة رفح؛ علق بورغر، بأن الرئيس الأمريكي ومستشاريه يجب أن يكونوا الآن معتادين على هذا الإذلال.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بايدن لم يكتف بالإشارة إلى أن أهداف حرب إسرائيل في غزة مبررة في خطاباته الأخيرة فحسب؛ بل أوضحت آشفورد، أن الإدارة الأمريكية، بدأت تتراجع بشكل محموم عن انتقاداتها اللاذعة لقوات الاحتلال خلال هجومها على رفح من خلال الزعم أن هذا ليس توغلاً كبيرا، أو واسع النطاق، وبالتالي لا يشكل انتهاكا للخطوط الحمراء المتفق عليها سابقا؛ الأمر الذي يعد استمرارا لسياستها للدفاع عن الانتهاكات الإسرائيلية وحمايتها من المساءلة والتحقيق.

ومع استمرار إسرائيل في التصرف بحرية بغض النظر عن المحاولات الأمريكية للضغط، لاحظت آشفورد، أن الخطوط الحمراء الذي وضعها بايدن، تستمر قوات الاحتلال في انتهاكها بالتحرك غربًا وجنوبًا داخل قطاع غزة، وبهذا المستوى من الهجمات الشرسة ستكون الخطوط الحمراء الجديدة عدم تجاوز الحدود المصرية على حد وصفها.

ويتجلى ضعف الدبلوماسية الأمريكية في حقيقية تركيزها على الضغط على حماس لقبول شروط خطة التهدئة، ووقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أن الحركة رحبت بالشروط التي حددها بايدن، وذكرت أنها مستعدة للعمل بشكل إيجابي وبناء، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، حث الدول العربية على بناء تحالف إقليمي داعم للخطة، وحث حماس على قبولها دون تأخير، في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل على عرقلتها؛ وعدم انعكاس المناورات الدبلوماسية الأمريكية على أرض الواقع في غزة؛ لإرضاء طموحات نتنياهو في البقاء في السلطة، وإرضاء أعضاء اليمين المتطرف في ائتلافه.

على العموم، بشكل أساسي رفضت إسرائيل التعاطي مع خطة بايدن، لوقف الحرب في غزة، وإحراز أي تقدم بشأنها. وهنا لابد من الإشارة إلى كيف تمت دعوة نتنياهو، شخصيًا من قبل الكونجرس الأمريكي، للتحدث معه في واشنطن، وذلك على الرغم أن هناك مذكرة اعتقال دولية من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، واتهام حكومته أمام محكمة العدل الدولية، بارتكاب إبادة جماعية ضد المدنيين الفلسطينيين. ويؤكد هذا الموقف للمشرعين الأمريكيين مرة أخرى أن لديهم معايير مزدوجة تجاه قواعد حقوق الإنسان العالمية، والقانون الدولي، حيث يرحب السياسيون في الولايات المتحدة بزعيم دولة مارقة، كما وصفها سيمون تيسدال في صحيفة الجارديان.

الأهمية الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العسكري في الخليج

بقلم:
د. أشرف محمد كشك ○

في الثالث من يونيو ٢٠٢٤ أشارت مصادر إعلامية إلى افتتاح الأمير خالد بن سلمان وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية جامعة الدفاع الوطني لتحل محل كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة، ووفقاً لتصريحات رئيس هيئة الأركان العامة بالمملكة تهدف تلك الجامعة أن تصبح بحلول عام ٢٠٣٠ جامعة رائدة ومتميزة إقليمياً في إعداد وتأهيل القادة العسكريين والمدنيين في مجال الأمن والدفاع الوطني، ويجيء ذلك القرار ضمن اهتمام متزايد من دول الخليج العربي عموماً بمؤسسات التعليم العسكري التي توجد في الدول الست مع اختلاف مسمياتها وسنوات تأسيسها، وهو ما يثير تساؤلات حول أسس إنشاء أهمية تلك المؤسسات وتأثيرها في خطط التنمية وغيرها من المجالات الأخرى، وفي تقديري أن دول الخليج العربي تنطلق في تأسيس وتطوير مؤسسات التعليم العسكري من خبرات أفراد القوات المسلحة والعناصر المدنية التدريبية في كليات مماثلة، ومنها التحاق هؤلاء الأفراد بدورات تدريبية في الكليات العسكرية العريقة في مقدمتها كلية الدفاع بحلف الناتو بروما، والتي تعد نموذجاً لترسيخ التعاون المدني- العسكري في التفكير الاستراتيجي من خلال سلسلة متميزة من الدورات التي وإن تنوعت موضوعاتها ومددها الزمنية لكنها في النهاية تستهدف تطوير التفكير الاستراتيجي، وخاصة خلال الأزمات والتي تخصص لها الكلية تمريناً سنوياً يضم مشاركين من دول الحلف والدول الشريكة. ولدى دول الخليج العربي قناعة تامة بأهمية تلك المؤسسات العسكرية في مسارات عديدة أولها: أن تكون ضمن أسس تنفيذ الرؤى الاقتصادية الطموحة ومنها رؤية ٢٠٣٠ في المملكة والتي من بين أهدافها توطين نسبة ٥٠٪ من الصناعات العسكرية في المملكة بحلول ذلك العام. ولا شك أنه بالإضافة إلى الجهد التقني للمؤسسات العسكرية في المملكة، فإن هناك حاجة إلى جهد فكري مواز يكون التخطيط الاستراتيجي أحد ملامحه، والذي يتضمن خيارات وبدائل مهمة بشأن اتخاذ القرارات في ذلك المجال، وهو ما توفره مثل تلك المؤسسات من خلال برامج أكاديمية ودورات ودبلومات متخصصة، وثانيها: أن تكون مؤسسات التعليم العسكري منبراً مهماً لمناقشة القضايا الملحة ذات التأثير على عمل القوات المسلحة ومن ذلك أن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته كان هو موضوع المنتدى السنوي الأول لكلية الدفاع الوطني في سلطنة عمان عام ٢٠٢٤ ولاشك أنه مثل تلك المنتديات تكون فرصة لاستضافة خبراء في تلك القضايا بما يتيح تبادل الخبرات البحثية والعملية، وثالثها: أن تكون تلك المؤسسات حلقة الوصل مع نظيرتها في العالم، وخاصة أن بعض المنظمات العسكرية مثل حلف شمال الأطلسي «الناتو» يولي التعليم العسكري أهمية بالغة ليس فقط للحلفاء ولكن مع الشركاء من خلال مبادرة استانبول التي انضمت إليها أربع دول خليجية وأطلقها الحلف عام ٢٠٠٤.

وفي تقديري أن اهتمام دول الخليج العربي والتي تقع ضمن محيط إقليمي مضطرب بتأسيس وتطوير مؤسسات التعليم العسكري يقدم لها قيمة مضافة في ثلاثة مجالات على سبيل المثال لا الحصر أولها: أن تكون المستجدات الأمنية محل البحث والدراسة الأكاديمية ومن ذلك على سبيل المثال اهتمام الأكاديمية الملكية للشرطة بمملكة البحرين بالعلوم البحرية والأمن السيبراني وإدارة الأزمات سواء من خلال المقررات الدراسية أو اهتمام الدراسين بإعداد رسائل لنيل درجة الماجستير في تلك المجالات ولاشك أنها تمثل أساساً مهماً للتعامل مع تلك التحديات، وثانيها: مع أهمية الخبرات العملية في بعض المجالات مثل إدارة الأزمات والكوارث ولكن تبقى لتمرينات المحاكاة أهميتها البالغة وهي الفكرة التي يتم تطبيقها في العديد من الكليات العسكرية المرموقة في العالم من خلال تقديم سيناريو دراسي لأزمة افتراضية تجتمع فيها كافة عناصر الأزمة وتكون مسؤولية الدارسين التعامل معها وفقما تتطلبه طبيعة تلك الأزمة ولاشك أنه أحد التمارين المفيدة للغاية، فمن خلاله يتم تحديد القدرات والموارد والفجوات إن وجدت ويتم العمل على تلافيها حال حدوث أزمة حقيقية مماثلة، وثالثها: الدمج بين العناصر العسكرية والمدنية في صياغة التفكير الاستراتيجي، فلكل منهما مجاله المحدد ولكن الجمع بينهما أصبح سمة لكافة المؤسسات العسكرية من منظور تكامل الجهود التي فرضها تغير طبيعة الأمن ذاته فلم يعد عسكرياً بحتاً، فالأمن الغذائي والمائي وتلوث البيئة بل الدعاية المضللة ذاتها أضحت مجالات للأمن ولعل الأمر اللافت للانتباه أن منظمات دفاعية مثل حلف شمال الأطلسي «الناتو» بدأت تولي مثل تلك القضايا اهتماماً بالغاً، ففي وثيقته للجنوب التي أطلقها الحلف في مايو ٢٠٢٤ تضمنت سعي الحلف لافتتاح مركزين في شمال إفريقيا حول التلاعب بالمعلومات والمناخ والأمن.

ومع أهمية القول بأن تنامي الاهتمام الخليجي بتلك المؤسسات العسكرية إنما يعكس أمراً مهماً وهو دور البحوث عموماً في دعم صانع القرار بل وتطوير قدرات الكوادر العسكرية والمدنية، ففي تصوري أن ثمة مقترحات لتفعيل عمل تلك المؤسسات من بينها وضع أولويات دراسية ترتبط بالاحتياجات الأمنية لدول الخليج العربي فالآن لا شك أن إدارة الأزمات والكوارث، وخاصة البحرية منها، مجال يحظى باهتمام كافة دول المنطقة ويمكن أن يكون هناك تكامل بين عمل تلك المؤسسات، فضلاً عن تحدي الأمن السيبراني، ففي ظل التحول الرقمي في الخليج وما به من فرص هائلة تتمثل في البنية التحتية الرقمية المتميزة فإنها تظل مهددة بتهديدات سيبرانية ترتب خسائر فادحة، بالإضافة إلى حروب المعلومات وتأثيرها على الأمن الوطني للدول وذلك على سبيل المثال لا الحصر، من ناحية ثانية أهمية أن تنهض تلك المؤسسات على كوادر وطنية، صحيح أن هناك أهمية لاستقطاب كفاءات من مؤسسات إقليمية أو دولية مماثلة، ولكن تأسيس كادر وطني يظل هو حجر الزاوية في نجاح تلك المؤسسات لقدرته على بلورة الاحتياجات الأمنية وسبل مواجهتها. من ناحية ثالثة، فإن التكامل بين عمل تلك المؤسسات في دول الخليج العربي يظل أمراً مهماً يتوازى مع مشروعات التكامل في المجال العسكري ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن دول الخليج العربي التي تواجه قائمة من تهديدات الأمن الإقليمي غير مسبوقة ليس أقلها تأثيرا التكنولوجيا على الصراعات الإقليمية ، فضلاً عن تنفيذ رؤى تنموية مستدامة، بالإضافة إلى استمرار احتدام التنافس العالمي تجاهها ضمن عالم متغير هي في حاجة ماسة اليوم إلى مثل تلك المؤسسات العسكرية المهمة لتضطلع بدورها لدعم جهود الحفاظ على الأمن الوطني والخليجي من خلال تأهيل كوادر بشرية مدربة ومؤهلة لديها القدرة ليس فقط على التعامل مع الحالات الطارئة بل التخطيط الاستراتيجي العسكري البعيد المدى وقراءة البيئة الإقليمية والدولية بمستجداتها المتسارعة والمتشابكة على نحو غير مسبوق.

○ مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز «دراسات»

عالم يتغير

«قائمة العار» تتسع للمزيد!

فوزية رشيد

○ في سياق سلسلة من القرارات الدولية ضد الكيان الصهيوني سواء من محكمة العدل الدولية أو الجنايات الدولية أو مواقف بعض الدول الغربية التي اعترفت بالدولة الفلسطينية أو المظاهرات الشعبية عبر العالم والغرب وصحوة الوعي العالمي على أن ما يحدث في غزة هي حرب إبادة وتطهير عرقي فإنه من الطبيعي أن يدخل الكيان الصهيوني قائمة العار! وأن تدرج الأمم المتحدة هذا الكيان الهمجي في قائمة العار للدول قتلة الأطفال! بل إن الكيان يقف على رأس القائمة جراء ما ارتكبه من إبادة وحشية وجرائم حرب حتى غدا قطاع غزة المكان الأخطر في العالم على حياة الأطفال! كما أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» حيث تم قتل (١٥ ألف طفل) حتى الآن منذ العدوان قبل ثمانية أشهر والعدد يتزايد كل يوم وحيث أيضا ٩٠٪ من أطفال غزة يفتقرون إلى الغذاء اللازم بما يهدد حياتهم بالموت! ولا يحصلون على الماء والدواء في ظل انهيار النظامين الغذائي والصحي، والكارثة أكبر!

○ حين أدرج الأمين العام أنطونيو جوتيريش الكيان في قائمة العار فإنه استغرق ثمانية أشهر من مشاهد الإبادة وقطع رؤوس الأطفال وتشوه الجثث وجميعها بدأت مع بداية العدوان! القائمة العالمية مدرجة في تقرير عن الأطفال والصراعات المسلحة من المقرر تقديمه إلى مجلس الأمن في ١٤ يونيو الحالي ومن المفترض أن يدخل حيز التنفيذ ابتداء من نهاية يونيو ويصبح ساري المفعول مدة ٤ سنوات.

الطريف كان ردود الفعل التي أبداها الكيان وهو يضع الأمم المتحدة نفسها في خانة العار لأنه أصدر هذا القرار! وكما وضحت (القناة ١٣ الإسرائيلية) نقلا عن مسؤول صهيوني أن الكيان الصهيوني بذل جهودا لمنع صدور القرار لكنه لم ينجح! وأكثر ما يثير قلقه هو التداعيات العملية المفترضة حول الإضرار المرجح بإمدادات الأسلحة للكيان! أي إن قلقه هو الأسلحة لكي يواصل قتل الأطفال وليس إيقاف حرب الإبادة أو السمعة الأخلاقية والمعنوية الأسوأ! في العالم التي وضعها كآخر مصدر للقلق عنده! المهم هو كيف يواصل القتل والإبادة والتطهير العرقي! ولا يهم أي شيء بعد ذلك!

○ الكيان الصهيوني دخل مسبقا صحيفة العار بكل أشكاله الدموية والبربرية في ضمير شعوب العالم، وقائمة العار ليست حصيلة حاصل اليوم بل إنها تشمل كل دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تماهت مع الكيان الصهيوني في حرب الإبادة! وتمده بكل أسلحة وآليات القتل والتدمير وقتل الأطفال والنساء والمدنيين! حتى لم تعد مجرد شريك في ذلك العدوان! وإنما كل ما يتم فيه من جرائم حرب ومجازر هي من تقوده وقد توحدت مع الوحشية الدائرة ضد الإنسانية وكل القيم الأخلاقية والحقوقية التي طالما ادعت زورا الدفاع عنها!

○ بل إن قائمة العار تشمل كل المنظمات والمؤسسات الدولية التي هاجرت إلى أرض الصمت دون أن تغسل ثوب العار الذي تلطخ بدماء الأطفال والنساء عبر ثمانية أشهر! والقائمة تتسع لكل من شاهد المجازر اليومية ولا يزال يشاهد من العرب والمسلمين الذين هاجروا بدورهم إلى أرض الصمت وأرض اللافعل فيما الصور البشعة والمجازر تتلاحق كل يوم وآخرها مجزرة مخيم النصيرات الذي أبيد فيه أكثر من ٢٠٠ شهيد ومئات المصابين لتحرير ٤ أسرى اعتبره الكيان انتصارا ساحقا له! وينوي الاستمرار فيه وسط تشجيع ومباركة من أمريكا وبعض القوى الغربية!

○ قائمة العار تطل بسوادها على كل من خذل ضميره وإنسانيته وقد جلس فوق مقاعد الفرجة من المؤسسات والمنظمات العربية التي بدت ساحتها وكأنها خالية من الوجوه العربية والإسلامية، التي تقود البرلمانات العربية والمنظمات القانونية والحقوقية والإنسانية! بل حتى الصمت غطى بعاره الأحزاب العربية والمنظمات الإسلامية! التي كانت حصيلة تحرك أغلبها يدور في دائرة الصفر! ولكأن كل تلك الواجهات المدنية والشعبية والأهلية في الدول العربية والإسلامية إلا النادر قد سربلت نفسها بغطاء الغفلة والنوم! ولكأن ما يحدث أمامها من مجازر وإبادة لا يستدعي أي تحرك جاد منها للضغط على حكوماتها لتتخذ أي قرار يضغط على الكيان الصهيوني والغرب ليوقف مجازره حتى أصبحت لعبة المفاوضات غير المجدية هي كل القرار وكل الإرادة العربية والإسلامية!

○ كل هذه المجازر وقتل الأطفال والنساء والمدنيين هي شهود زمن العار على المستوى الدولي والعربي والإسلامي! زمن اختزلت فيه الشهور الثمانية حقيقة العري العالمي وهو يقف متفرجا ملتبسا بالجرائم الدائرة لتنهار كل القيم الإنسانية والأخلاقية والمبادئ الدولية والأممية على مذبح غزة! وتغتسل معا بدم الأطفال الذي صعد عاليا وسكب نفسه على كل الوجوه سواء المتآمرة أو الداعمة أو الصامتة فالكل سواء في محكمة العدل الإلهية وفي قائمة العار!

استعمار الثروات المشتركة بدأ مرحلة جديدة

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

بعد أن أحكمتْ الدول الصناعية المتقدمة الكبرى قبضتها على جميع الموارد والخيرات الموجودة على سطح الأرض وفي باطنها في جميع دول العالم، سواء أكانت تحت سيادتها القانونية، أو كانت تحت هيمنة وسيادة دول أخرى، اتجهتْ الآن نحو ثروات كوكبنا العامة والمشتركة أينما كانت، سواء في أعماق المحيطات السحيقة، أو في أعالي السماء في الفضاء الواسع والشاسع وفي الكواكب والأجرام السماوية، أو في أي موقع جديد من كوكبنا يتم اكتشافه مستقبلا.

فهذه الموارد والثروات العظيمة التي أودعها الله سبحانه وتعالى لسكان الأرض من المفروض أن يتمتع بها كل شعوب العالم على حد سواء، وأن ينعموا جميعاً بالاستفادةً منها لتعمير دولهم ورفع مستوى معيشة شعوبهم، فهي خيرات عامة، وثروات تشترك فيها كل دول العالم، وهي لا تقع جغرافيا تحت سيادة وسيطرة أي دولة، أي أنها ملك عام للجميع.

فالدول الاستعمارية الكبرى بدأت رحلة البحث عن ثروات كوكبنا أولاً فوق سطح الأرض، وبالتحديد في الغابات والبراري الفطرية العذراء البكر حيث التنوع الإحيائي الشديد والأحياء النباتية والحيوانية الجديدة والفريدة من نوعها على مستوى نوع الكائن الحي وعلى مستوى جيناته الخاصة به. فتم استخلاص الأدوية والعقاقير منها واحتكار تسويقها وبيعها بأغلى الاسعار، ثم انتقلت رحلة الاستكشاف إلى باطن الأرض حيث المعادن النادرة والثمينة وأغلى مصدر للطاقة استخرجه الإنسان من باطن الأرض، بعد الفحم، وهو النفط والغاز الطبيعي. فعلى هذه الثروات قامت الثورة الصناعية الأولى في بلاد الغرب، وعلى هذه الخيرات ازدهرت وتسارعت عجلة نهضة الدول الصناعية وتطورت كثيراً، وعلى هذه الموارد الحية وغير الحية استمر النماء والتقدم والرقي، فقامت الثورة الصناعية الثانية، كما أن على هذه الخيرات تحسنت وتقدمت معيشة شعوب هذه البلاد الصناعية المتقدمة.

وبعد أن وصلت هذه الرحلة الطويلة إلى نهايتها، واستنفدت كل سبل البحث عن هذه الثروات في هذه المواقع من كوكبنا وانخفضت كمياتها وأحجامها من فوق سطح الأرض وفي باطنها فأصبحت لا تفي باحتياجات التنمية في الدول الصناعية العظمى، كان لا بد من البحث من جديد ومرة ثانية عن كنوز وثروات جديدة وفي مواقع من كوكبنا غير مألوفة قديما، وغير متوقعة للبشر.

فكان الموقع الأول في أعماق المحيطات السحيقة المظلمة والشديدة البرودة، وعلى عمق أكثر من ٥ كيلومترات، التي يتوقع الإنسان أن تكون في الغالب صحراء مائية مقفرة وجرداء ميتة، لا حياة فيها ولا روح لها، وخاصة توجه البحث نحو مناطق عامة ومشتركة لكل شعوب العالم وفي مناطق التراث الطبيعي الخاص بالجميع، فليس لأي دولة حق السيطرة عليها واستكشاف واستخراج ثرواتها الحية وغير الحية والاستفادة منها دون الدول الأخرى.

وفي هذه المواقع تم البحث عن موارد حية وغير حية كالتي كانت على سطح وباطن الأرض. أما الأول فهو دراسة التنوع الحيوي من ناحية إمكانية وجود كائنات حية حيوانية ونباتية مختلفة عن التي يعرفها الإنسان، وفريدة من نوعها، ثم الكشف عن فوائدها البيولوجية للبشر في المجالات الطبية العلاجية والمجالات الكثيرة الأخرى كمواد التجميل والزينة. وقد نُفذت عدة عمليات ودراسات استكشافية في الأعماق البعيدة جداً عن سطح البحر، ونُشرت بعض النتائج في مجلة (Current Biology) في ١٩ يونيو ٢٠٢٣، تحت عنوان: «كم عدد الأنواع التي تعيش في أكبر منطقة للتنقيب عن المعادن؟».

وقد أكدت الدراسة الميدانية وجود ما يتراوح بين ٦٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ نوع جديد لم يعرفه الإنسان من قبل، في المواقع التي درجة حرارتها أقل من درجة مئوية واحدة، ولا تصل إليها أشعة الشمس، حيث الظلام الشديد المدقع. فبعض هذه الكائنات القاعية الغريبة والغامضة يعيش ويسبح في عمود الماء، والبعض الآخر يعيش في تربة قاع البحر. وكل هذه الكائنات تعيش في نظام بيئي فريد وغامض حتى الآن، ولا يعرف العلماء حتى الآن عن الكثير من أسراره وخفاياه، من حيث علاقة هذه الكائنات بعضها ببعض من جهة، وعلاقة هذه الكائنات القاعية بتلك الأحياء التي تعيش فوق السطح، أو في أعماق أعلى من بيئتها الفطرية القاعية.

وأما الكنز الخفي الثاني فهو البحث عن المعادن النادرة والمطلوبة بشدة للمرحلة القادمة من عمر البشرية، والتي تتجه نحو اقتصادات مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة التي لا تلوث مكونات البيئة ولا تفاقم قضية التغير المناخي وسخونة الأرض، كطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهربائية لإنتاج السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطارية وتحتاج إلى معادن أصبحت شحيحة الآن في المواقع التقليدية في جوف الأرض، مثل الليثيوم، والكوبلت، والنحاس، والمنغنيز، وغيرها. وقد وجد الإنسان ضالته لاستخراج هذه المعادن في الأعماق السحيقة في قاع المحيطات والتي تشترك فيها البشرية جمعاء.

ومع أعماق المحيطات يجري البحث في أعالي السماء في الفضاء العالي والكواكب والأجرام السماوية عن كنوز وثروات جديدة لتزويد واستدامة عمليات التنمية على سطح الأرض، حيث زادت في السنوات القليلة الماضية رحلات الإنسان إلى سطح القمر، وكان آخرها نزول السفينة الفضائية الصينية ولأول مرة في التاريخ البشري في أبعد منطقة فوق سطح القمر في ٢ يونيو ٢٠٢٤.

ولكي يقطف الجميع ثمرة هذه الاستكشافات في موارد كوكبنا العامة المشتركة فلا تنهبها وتحتكرها الدول الصناعية المتقدمة والمتطورة، اقترحتْ منظمة تابعة للأمم المتحدة هي «السلطة الدولية لقاع البحر» (The International Seabed Authority) إنشاء صندوق تحت مسمى «صندوق استدامة قاع البحر» (Seabed Sustainability Fund). وهذا الصندوق المقترح الخاص بكنوز وثروات قاع البحر وتوزيع العوائد والخيرات المستخرجة منها من الممكن أن يعمم على المواقع الأخرى، كالفضاء والكواكب والأجرام السماوية، إضافة إلى المواقع الجديدة في المستقبل المنظور.

ولكن هل ستوافق الدول العظمى ذات السلطة العليا على معظم دول العالم على هذا الصندوق الدولي الذي سيُضيِّق عليهم، ويقيد حريتهم، ويقنن عملهم في الاستمتاع بمخزون الأرض من الثروات والموارد؟

ismail.almadany@gmail.com